

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٧٩**

الأربعاء، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لوليشكي.	(المغرب)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال.	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

1262871(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2012/894)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس المؤقت، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد كادري ودراوغو، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/894، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء المجلس على إتاحة هذه الفرصة لعرض تقرير الأمين العام عن مالي (S/2012/894). وفقا لما طلبة مجلس الأمن في في القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، يقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات في البلد منذ كانون الثاني/يناير ويوضح الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن تلك التي تقوم بها الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، في الاستجابة للأزمة في مالي وفي تنفيذ القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢). ويقدم التقرير أيضا توصيات بشأن سبل المضي قدما.

يتشاطر الأمين العام تماما الشعور العميق بالإلحاحية الذي أعرب عنه مجلس الأمن والدول الأعضاء الإقليمية بشأن الأزمة في مالي. لقد أصبحت الحالة السياسية في باماكو أكثر تعقيدا، وخاصة نتيجة لانقسامات عميقة بين الأطراف السياسية في مالي بشأن كيفية تنفيذ الأولويات الوطنية الرئيسية. ولم يتم عقد الحوار الوطني، الذي من المتوقع أن يكون بمثابة منتدى لمناقشة تنفيذ تلك الأولويات والاتفاق عليها، بسبب الخلاف على طرائق العملية وأهدافها. ومن المقرر الآن أن يتم عقد الحوار الوطني خلال الأسبوع الثاني من كانون الاول/ديسمبر.

حتى قبل أن ينعقد الحوار الوطني يمضي الشركاء الإقليميون قدما لتلبية الحاجة الملحة إلى إقامة عملية سياسية تملك مقومات البقاء.وفي أعقاب المحادثات التي عقدها وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس بليز كومباوري، يومي ٦ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في واغادوغو، أكدت جماعتان من الجماعات المسلحة المتمركزة في شمال مالي – الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة أنصار الدين – مشاركتهما في المفاوضات التي ييسرها الوسيط. على أساس ذلك الاتفاق، بعث الرئيس كومباوري إلى الرئيس المؤقت لمالي، ديونكوندا تراوري، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر بدعوة لإرسال وفد من حكومة مالي للجولة الأولى من المحادثات الرسمية. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، يسر وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعا في واغادوغو بين وفد من الحكومة المالية، برئاسة وزير الشؤون الخارجية، تيمان كوليبالي، وممثلين من حركة أنصار الدين والحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا. ووفقا لبيان صادر عن فريق الوساطة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أعقاب الاجتماع، اتفق الطرفان على بعض المبادئ، بما

في ذلك أولوية الحوار، واحترام الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لمالي، واحترام حقوق الإنسان والحرية الدينية، ورفض الإرهاب والتطرف.

وينبع شعورنا الجماعي بالإلحاحية جزئيا، بطابع الحال، من أن الحالة الأمنية في شمال البلد استمرت في التدهور. ففي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد هجوما ضد الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا في المنطقة الشمالية الشرقية من غاو. كما وقعت شتباكات بين الجماعتين في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في بلدة ميناكا، بالقرب من الحدود مع النيجر. ومنذ ذلك الحين أعلنت الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا أنها سيطرت على البلدة. وكلا الجماعتين ذكرت أيضا أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي دعمت الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا في الاشتباكات. واشارت تقارير الى ان العديد من المدنيين قد فروا من منطقة غاو واقتربوا من حدود النيجر أو الصحراء المحيطة بسبب القتال. وقد قتل اثنا عشر مدنيا خلال الهجمات. وكدليل آخر على انعدام الأمن المتزايد في الشمال، أعلن المتحدث باسم جماعة أنصار الدين، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أن الجماعة قد انتزعت السيطرة على بلدة ليري، جنوب غرب تمبكتو، من الحركة الوطنية لتحرير أزواد. وفي غضون ذلك، هناك تقارير مستمرة عن وصول جهاديين وعناصر إرهابية إلى في شمال البلد للانضمام الى الجماعات المسلحة.

ونشاطر شعور المجلس بالقلق حيال حالة حقوق الإنسان في شمال مالي. ويستمر ارتكاب الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان ضد السكان في شمال البلد، بما في ذلك الإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القانون وأعمال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس وتجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا والتعذيب. وعلاوة على ذلك، تواصل حركة أنصار الدين تدميرها للمواقع التاريخية والثقافية والمقدسة في تمبكتو. وعلى الجبهة الإنسانية، أجبر ٤١٢ ٠٠٠ شخص على الفرار من شمال مالي، وعبر نصفهم الحدود إلى البلدان المجاورة. وتضرر ما يقدر بـ ٥ ملايين شخص جراء النزاع، ومعظمهم معرض لخطر عدم الأمن الغذائي. ويواجه حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة سوء التغذية الحاد.

ومنذ اتخاذ القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)، فان منظومة الأمم المتحدة، اعترافا منها بإلحاح الحالة وبناء على توجيه الأمين العام، كثفت وسرعت جهودها في مالي على مسارين رئيسيين. والمسار الأول هو منح زخم قوي للعملية السياسية في مالي. والمسار الثاني هو دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في اعتزامهما إنشاء قوة دولية لدعم السلطات المالية لاستعادة سلامة أراضي البلد، إذا لم يمكن تحقيق هذا الأمر من خلال العملية السياسية، والتصدي للتهديد الذي يمثله الإرهابيون والجماعات المرتبطة بهم.

وفي ما يتعلق بالمسار الأول، فان الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد سعيد جينيت، زاد بقدر كبير انخراطه السياسي مع السلطات في مالي وأصحاب المصلحة الإقليميين الرئيسين لإعطاء الزخم للعملية السياسة التي يمتلكها الماليون والمركزة على ثلاثة أهداف رئيسية: أولا، إقامة حوار وطني واسع النطاق وشامل يهدف إلى صياغة خريطة طريق لعملية انتقالية؛ ثانيا، إجراء مفاوضات مع الجماعات المسلحة في الشمال التي تنبذ أعمال العنف والإرهاب؛ وثالثا، إجراء التحضيرات للانتخابات.

كما يعمل بهمة المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، السيد رومانو برودي، بشأن المسائل الواسعة لمنطقة الساحل وسيستضيف اجتماعا للمبعوثين الخاصين لمنطقة الساحل يعقد في روما في ٧ تشرين الثاني/ديسمبر ليناقش، في جملة أمور، إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة بشأن منطقة

الساحل وتقسيم العمل فيما بين المبعوثين الخاصين. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن نعالج المسائل العابرة للحدود الوطنية في منطقة الساحل باعتبارها جزءا من حل الأزمة في مالي.

وعلاوة على ذلك، واستجابة لطلب الحكومة الانتقالية، أوفد الأمين العام بعثة لتقييم الاحتياجات إلى باماكو للفترة من ١٩ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر لتقديم توصيات تهدف إلى التصدي للتحديات التي تواجه العملية الانتخابية، بما في ذلك التحديات المتصلة بوضع إطار عمل لإجراء مشاورات شاملة واتخاذ خطوات بناء الثقة. وتقوم بعثة التقييم باستكمال تقريرها. وفي غضون ذلك، أوفد الأمين العام أيضا ثلاثة خبراء انتخابيين رفيعي المستوى للعمل مع المنسق المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة السلطات المالية في وضع خطة عمل تفصيلية وواقعية، بما في ذلك إطار زمني وميزانية، لإجراء انتخابات تتسم بالشفافية والمصداقية.

وبالرغم من الجهود الدولية المتضافرة، لا يزال المشهد السياسي في مالي معقدا ومجزأ. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تتوصل الأطراف الفاعلة السياسية إلى رؤية موحدة في أقرب وقت ممكن إذا أريد لها أن تركز جهودها بصورة فعالة على التحديات الرئيسية للعملية الانتقالية، لا سيما الحوار الوطني والمفاوضات مع الجماعات المسلحة. وسيظل الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي بالغ الأهمية في مساعدة أبناء مالي على تضييق شقة الخلافات والتوصل إلى توافق آراء وطني. وفي هذا السياق يعتزم الأمين العام إنشاء وجود سياسي دائم للأمم المتحدة في باماكو، وهو هذا الوجود مسؤولا عن التفاعل مع أصحاب المصلحة الماليين الرئيسيين على أساس يومي وبتوجيه مني، وسيقدم تقاريره إلى الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومبعوث الأمين العام الخاص لمنطقة الساحل على السواء.

وكما يذكر الأمين العام في تقريره، قد يكون مطلوبا القيام بعملية عسكرية باعتبارها خيارا أخيرا للتصدي لأشد العناصر تطرفا وإجراما في شمال مالي. وفي ذلك الصدد، يعمل بشكل وثيق المخططون العسكريون وفي مجال الشرطة التابعون للأمم المتحدة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وبالتشاور الوثيق مع السلطات المالية، لوضع خطة إستراتيجية للعمليات لبعثة الدعم الدولي بقيادة أفريقية المقترحة لمالي. وبموجب الإطار، ستقوم قوة دولية بدعم قوات الأمن والدفاع المالية في العمليات الرامية إلى استعادة سلامة أراضي مالي.

ومع ذلك، هناك تساؤلات متبقية حيال كيفية قيادة القوات الدولية والمالية واستمرارها وتدريبها وتجهيزها وتمويلها. وعلاوة على ذلك، فان تقسيم المهام بين القوتين والقيادة والتحكم والإشراف المدني على القوات المالية والأطر الزمنية مسائل لا تزال بحاجة إلى المعالجة. ومع انه يجري تحديد الجوانب المتعلقة بالعمليات، فإننا نتصور أن مجرد وجود الخيار العسكري يمكن أن يحدث تأثيرا مفيدا ومكملا للعملية السياسية، التي لا تزال الخيار ذا الأولوية بالنسبة لمالي.

وإذا قرر المجلس الموافقة على نشر قوة الدعم الدولي بقيادة أفريقية لمالي، ستحتاج أي عمليات تقوم بها القوة إلى التخطيط الجيد والتنسيق والتنفيذ. وفضلا عن ذلك، إذا أريد كفالة فعالية العمليات وأدنى تأثير سلبي لها على السكان، لا بد أن تنفذ بامتثال صارم للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ويمكن للنشر المبكر لموظفي شؤون حقوق الإنسان باعتبارهم جزءا من الوجود المعزز للأمم المتحدة في مالي، على النحو الذي اقترحه الأمين العام، أن يوفر قدرات هامة لرصد ذلك الامتثال وللمساعدة في كفالة الخضوع للمساءلة. وعلاوة على ذلك، فان اقتراحات الأمين العام بان يطلب المجلس من الاتحاد الأفريقي وسلطات مالي أن يستخدما النقاط المرجعية المحددة لبدء العمليات العسكرية، والنظر في الطلب من الاتحاد الأفريقي أن يقدم تقريرا للمجلس

عن الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الدعم الدولي حال إنشائها، ستساعد أيضا في كفالة الخضوع للمساءلة.

وكما اقترح الأمين العام، يمكن أن تشمل النقاط المرجعية للعمليات العسكرية، أولا، إظهار القوات الدولية والمالية استعدادها للعمليات؛ ثانيا، تحقيق تطورات ايجابية في العملية السياسية، بما في ذلك من جانب القيادة في باماكو؛ وثالثا، التدريب الفعال لأفراد كلتا القوتين فيما يتعلق بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين. وستساعد هذه النقاط المرجعية على معالجة المسائل الهامة التي لا يقصد بها تأخير معالجة الأزمة الأمنية في مالي بل التأكد من نجاح أي تدخلات عسكرية وطبقا للمعايير الدولية.

وستكون بعثة الدعم الدولي لمالي والقوات المالية على السواء بحاجة إلى القدرات اللازمة للاضطلاع بالعمليات ضد الإرهابيين والجماعات المرتبطة بهم في شمال مالي.

سيتطلب ذلك توفير الشركاء الدوليين لقدر كبير من الدعم عبر تنسيق جيد وفي الوقت المناسب، بما في ذلك المعدات والوسائل اللوجستية العامة والمتخصصة والتمويل.

وفيما يتعلق بتمويل القوة المقترحة، لدى الأمم المتحدة قدرة محدودة على تقديم مجموعة عناصر دعم للقوة القتالية، في الأجل القريب. ويمكن دعم هذه العمليات من خلال إسهامات الدول الأعضاء. ومتى حققت أهدافها، يمكن للمجلس النظر في خيار تقديم الأمم المتحدة حزمة خدمات لوجستية لعمليات تحقيق الاستقرار التي تضطلع بها القوة. ويمكن أيضا النظر في نشر عملية لحفظ السلام، بعد الانتهاء من العمليات القتالية. ويمكن للأمم المتحدة، بالاعتماد على مزاياها النسبية وخبرتها الدولية، أيضا دعم التخطيط في المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى مصاحبة أو متابعة للعمليات القتالية، من أجل ضمان التوسيع التدريجي لسلطة الدولة. ومن الأهمية بمكان التحضير المبكر لمرحلة الاستقرار، وذلك لمنع حدوث فراغين امني وإداري، عند استعادة المناطق الواقعة في شمال مالي.

كما يعلم أعضاء المجلس، بعث رئيس بنن بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي، و رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برسالتين إلى الأمين العام، توضحان وجهات نظرهما بشأن التقرير، وتعبران عن بعض التحفظ إزاء النهج الذي تعتمده الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتفويض بعثة دعم دولي لمالي، بقيادة أفريقية. وتدعو كلتا الرسالتين إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، فيما يتعلق بالتفويض بنشر القوة في مالي بقيادة أفريقية.

وموقف الأمين العام واضح. ولديه نفس الشعور بالطابع الاستعجالي للأزمة الرهيبة، التي تواجه مالي، ويعتقد في الوقت ذاته أنه يتعين على الاستجابة الدولية أن تكون متعددة الجوانب، ومدروسة بشكل جيد. وفيما يتعلق بالخيار العسكري، يوضح تقريره أن الإطار الاستراتيجي للعمليات، الذي أقره الاتحاد الأفريقي، يوفر أساسا جيدا لنظر مجلس الأمن في طلب الاتحاد الأفريقي للترخيص بالبعثة، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما يشجع تقرير الأمين العام على التخطيط الإضافي قبل النشر الفعلي لأي قوة من هذا القبيل.

وأبناء الشعب المالي، الذين هم ضحايا هذه الأزمة، يتوجهون لأسباب مفهومة للمنطقة وللمجتمع الدولي طلبا للمساعدة. وكما أشار الأمين العام في تقريره، تتطلب أزمة مالي المعقدة استجابة متكاملة ومتعددة الأوجه،تنسق فيها الأبعاد السياسية والأمنية والإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان والاستقرار تنسيقا جيدا، ويعزز فيها بعضها بعضا، كما ينبغي النظر إلى تحدياتها في الإطار الأوسع لمنطقة الساحل.

وكخطوة أولى، ينبغي أن يركز الدعم الدولي على دعم السلطات المالية في إجراء حوار وطني شامل يهدف إلى التوصل إلى توافق آراء وطني حول خريطة طريق المرحلة الانتقالية،

تعالج العودة الكاملة إلى النظام الدستوري ومظالم الجماعات في الشمال.

ثانيا، يتعين أن يواصل بشكل جدي بذل الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية متفاوض عليها مع الجماعات المسلحة، التي قطعت صلتها بالجماعات الإرهابية. وأخيرا، ينبغي القيام بتدخل عسكري ناجز ومدروس جيدا في الشمال، كملاذ أخير للتصدي للعناصر الإرهابية والإجرامية، ويتعين التخطيط لجهود تحقيق الاستقرار في المناطق المسترجعة.

وأخيرا، أود أن أقول إنه في حين أن ثمة، لأسباب واضحة، تركيزا قويا في هذا الوقت على الاستجابة الدولية لطلبات مالي والمنطقة، تجدر الإشارة إلى أن الماليين أنفسهم بحاجة لأن يكونوا في صلب أي جهد يرمي إلى استعادة ديمقراطيتهم، واستعادة أراضيهم بشكل كامل. ويجب على قادة مالي تحمل مسؤولياتهم والعمل معا، بشكل شامل، لما فيه مصلحة الشعب المالي والمنطقة. ويجب على المجتمع الدولي بذل كل ما في وسعه للمساعدة، بشكل عاجل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة مالي.

السيدة تراوري (مالي) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي أن أنقل إليكم سيدي، التهانئ الحارة لوفد مالي على تولي بلدكم رئاسة المجلس، خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، وأن أؤكد لكم تعاون بلدي الكامل مالي، الذي من دواعي سروره أن تربطه علاقات ممتازة مع المملكة المغربية. كما أود أيضا أن أكرر تهنئة وفد بلدي للرئاسة الهندية، على الطريقة الممتازة التي أدارت بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

وترغب حكومة مالي في إعادة تأكيد امتنانها للأمين العام، على اهتمامه وعلى جميع الجهود التي يبذلها، من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة الخطيرة التي تواجهها مالي حاليا. ونحن ممتنون أيضا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي هي بمثابة أسرتنا الأوسع، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، وجميع شركاء مالي الثنائيين والمتعددي الأطراف، على تعبئتهم القوية، فيما يخص المسائل التي تواجه مالي، في إطار سعيها لإحلال السلام والاستقرار والتنمية.

وفي أيلول/سبتمبر، طلبت حكومة مالي اتخاذ مجلس الأمن قرارا يفوض بنشر قوة عسكرية دولية، بغية مساعدة الجيش المالي على استعادة أراضيه وتأمينها، وذلك طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبعد تقديم ذلك الطلب، اتخذ المجلس القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢) في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، الذي طلب، في جملة أمور، من الأمين العام تقديم تقرير إليه. ونحن ننظر في ذلك التقرير (S/2012/894) خلال هذا الصباح.

وتؤكد الحكومة امتنانها للأمين العام على الطريقة المتميزة التي صيغ بها التقرير، مما يعكس اهتمام الأمين العام الكبير بالحالة في مالي. لقد أحاطت حكومة مالي علما بالتقرير، وتظل مقتنعة بأنه بعد دراسته، سيأذن مجلس الأمن بنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة أفريقية، بغية التخفيف من معاناة الشعب الذي خضع للاحتلال منذ تسعة أشهر، وتجنيب المنطقة دون الإقليمية، وحتى باقي العالم، كارثة أكثر خطورة لا يمكن التنبؤ بعواقبها.

إن الحكومة تؤيد تأييدا تاما البيانين اللذين سيدلي بهما بعد وقت قصير ممثلا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي. لقد شاركنا في العملية التي أدت إلى الاستنتاجات الواردة في هذين البيانين، ونؤيد وجهات النظر الواردة فيهما.

كما نغتنم هذه الفرصة أيضا،لتقديم عدد من التعليقات بشأن النقاط التي تود حكومة مالي إثارتها، عقب قراءتها للتقرير.

ويود وفدي أولاً أن يشير إلى أن نشر هذه القوة في شمال مالي أمر ملح. وبالاطلاع على التقرير، فهمنا أن الأمين العام يعتبر أن نشر هذه القوة بات أمراً ملحاً. ونقول ذلك لأن ما يعانيه شعب مالي تحت الاحتلال بصورة يومية معروف للجميع. ومن أشكال معاناته الجلد وبتر الأطراف يومياً. وفي مالي وحدها، تقطع أطراف المواطنين تحت ذريعة ما يسمى بتطبيق الشريعة. والبلدان الإسلامية الأخرى لا تفعل ذلك. وتجرى عمليات الإعدام بإجراءات موجزة. والأمين العام يشير إلى تجنيد الأطفال من جميع الجنسيات للجهاد في شمال مالي. وهناك عمليات سلب وتدمير للآثار والمواقع الثقافية والتاريخية التي تعتبرها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من معالم التراث العالمي. وحقوق الإنسان الأساسية تنتهك باستمرار على يد زمرة من الإرهابيين وغيرهم من المجرمين الأعضاء في مجموعات منظمة من غير أبناء مالي. وهم على اقتناع جازم بأن ما يفعلونه غزو حتى أننا سمعنا أنهم طلبوا تعزيزات. وتشير قوات الأمن إلى تسلل الإرهابيين والمتطرفين من الشمال ومن الجنوب على نحو منظم أيضاً. وقد دفعت هذه الحالة الأليمة والمزعجة السلطات الانتقالية المالية إلى المطالبة بنشر هذه القوة الدولية.

ومنذ الاستقلال، لطالما تعاملت السلطات المالية والسلطات السابقة مع التمرد بحسب مواردها وبالتعاون مع البلدان المجاورة، ولا سيما عن طريق الحوار. ومع ذلك، فإن ارتباط التمرد بالإرهاب مؤخراً يقتضي منا تغيير موقفنا. وأغتنم هذه الفرصة لكي أوضح أن حكومة مالي طلبت المساعدة الدولية من أجل طرد الإرهابيين والمتطرفين وغيرهم من المجرمين المنظمين، وغالبيتهم من الأجانب وليسوا ماليين. ونحن لا نطلب القوة الدولية من أجل مقاتلة أقليات إثنية. والحكومة تود طمأنة المجلس إلى ذلك.

وعلاوة على ذلك، تود حكومة مالي أن تطمئن المجلس إلى أن مطالبتها بنشر القوة لا تستهدف زعزعة استقرار بلدان مجاورة. فأمن جيراننا واستقرارهم والعلاقات الممتازة التي تربطنا بكل منهم تهمنا للغايةً. ولذلك، ما فتئت حكومة بلدي مقتنعة بأن مجلس الأمن، بحكم مسؤوليته الأولى عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقاً للميثاق، سيتصرف بسرعة لتلافي انفلات أمني مأساوي واضطراب في الثوابت الثقافية والحيز الثقافي وحقوق الإنسان في مالي والمنطقة، الأمر الذي سيجلب معه انتهاكات خطيرة وممنهجة لحقوق الإنسان الأساسية. ونطلب هذه القوة لضمان أن يكون لدينا قدر من الأمن في تلك المجالات.

ونشر هذه القوة أمر ملح؛ ومجرد مناقشة هذه المسألة يمثل رادعاً في حد ذاته. وقد لاحظنا درجة من الهدوء منذ الاجتماع الذي عقد في باماكو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، ولكن هذا الهدوء كان هشاً ولوحظ نوع من التحول منذئذ. وحين أعلن أنه قد لا يكون هناك حرب قبل أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كثف الإرهابيون أنشطتهم وسعوا إلى طلب تعزيزات لخوض الجهاد من مالي. ومالي في طريقها إلى أن تصبح مرتعاً للإرهاب في غرب أفريقيا وأفريقيا برمتها وفي جميع أنحاء العالم.

ويثير الأمين العام في تقريره عن حق تساؤلات بشأن تمويل القوة وتدريبها وتزويدها بالعتاد والعلاقات بين مكوناتها المختلفة. ونشير إلى أن كل هذه المسائل كانت موضع مناقشة صريحة بين الخبراء العسكريين. ولكن المفهوم الاستراتيجي الذي كان خلاصة تلك المناقشات تمثل في وثيقة توافقية. وتلك كانت نتيجة مشاركة فعالة ومشتركة من جانب كل الأطراف المعنية: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبلدان المنطقة – الجزائر وموريتانيا والمغرب ومالي – وفرنسا

والولايات المتحدة وكندا وألمانيا. وكانت المشاركة على أوسع نطاق والوثيقة المقدمة توافقية.

وقد لاحظنا تحمس والتزام الاتحاد الأوروبي وفرنسا وبعض البلدان المساهمة بقوات بدعم مالي في تدريب القوة وتزويدها بالعتاد والتمويل، بموجب القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢). وأود أن أعرب عن امتناننا للجميع. ونرى أنه يمكن لمجلس الأمن أن يشجع ويدعم التعبئة الدولية هذه من خلال اعتماد قرار يأذن بنشر القوة. وكل البلدان التي تريد التدخل تود أن تفعل ذلك في إطار الشرعية الدولية.

ويشير الأمين العام في تقريره إلى ضرورة أن تعمل الطبقة الحاكمة في مالي على إيجاد حلول دائمة للمشاكل المتكررة الحدوث للطوارق والمجتمعات المحلية في شمال مالي. وحكومة مالي تود أن تشير إلى أن مسار شعبنا التاريخي يبين بوضوح أن قادتنا درجوا منذ الاستقلال على إيثار الحلول التفاوضية التي تكون نتيجة الحوار والمشاورات، بوساطة من بلدان الجوار، من أجل تسوية التراعات بالوسائل السلمية لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمُثُل الحوار والسلام والاستقرار الدائمين.

وانطلاقاً من تقليد الحوار هذا، ومنذ بدأت الأزمة الحالية في كانون الثاني/يناير، ما فتئت سلطات مالي تؤكد التزامها بالحوار مع مواطنيها الذين ليسوا بإرهابيين أو أدوات للجريمة المنظمة ولا يشكلون تحدياً للسلامة الإقليمية أو الوحدة الوطنية أو الطابع العلماني لجمهورية مالي. وبموجب الالتزام بالحوار مع مواطنينا الذين يقبلون الشروط التي ذكرتها آنفاً، ستعمل الحكومة بلا كلل من أجل إنشاء لجنة تفاوض وطنية بغية بدء المفاوضات، بوساطة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وقبل أيام، أوفدت الحكومة إلى واغادوغو وفداً من المفاوضين بقيادة وزير الخارجية، كما أشار الأمين العام، من أجل بدء حوار مباشر مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد وأنصار الدين. وقد تلقينا معلومات فيما يتعلق بإبرام ذلك الاتفاق. وهم مستعدون للانسحاب.

ويميل التقرير إلى حصر عمل الأمم المتحدة في خيار التفاوض على حساب التدخل المطلوب. وحكومة مالي تسترعي انتباه المجلس إلى أوجه القصور في ذلك النهج، الذي لن يكون كافياً للتغلب على الوجود الراسخ للإرهابيين. ومافتئت مالي تعالج هذه المسألة عن طريق الحوار، ولكن الارتباط بالإرهاب المنظم هذه المرة يستدعي تدخلاً عسكرياً.

ونلاحظ أن المقاطع في التقرير التي تصور مجتمع الطوارق على أنهم أقلية مهمشة في مالي لا تعبر عن الحقيقة على أرض الواقع. فالطوارق يشكلون قرابة ٣٥ في المائة من السكان في شمال مالي وأقل من ٤ في المائة من إجمالي سكان الجمهورية. وإحصاءات التعداد تؤكد أن عدد الطوارق ٦٥٠ ٤٤٧ شخصاً من أصل ما يربو على ١٤ مليون نسمة. وأذكر بأن هذه الجماعة لا تؤيد التمرد؛ وأن قلة من الطوارق انضموا إلى التمرد، لكن ليس جماعة الطوارق برمتها.

ونظراً للقيود على السفر، لم يتمكن بعض أعضاء وفدي من الحضور إلى نيويورك. ومع ذلك، فإن نائب رئيس جمعية مالي من الطوارق وهو عضو في الجمعية الوطنية لأكثر من ٢٠ عاماً.

من المؤسف أن نلاحظ أن تلك الأقلية الصغيرة – وربما تكون تسمية ”أقلية صغيرة“ غير مناسبة تماما، نظرا لأن الأقلية تشيرفعلا إلى عدد قليل – ولكن لنقل إن تلك الأقلية البالغة الصغر التي تزعم أن لها الحق في التحدث باسم جميع الطوائف في الشمال إنما تختزل شعبا كاملا يتألف من مزيج عرقي. وفي الواقع فإن الطوارق المتمردين ليسوا سوى أقلية صغيرة.

وينبغي التأكيد على أن ثلاثة من رؤساء الوزراء الأربعة الذين تولوا قيادة الحكومة في غضون السنوات العشر الماضية

قد أتوا من الشمال، وأن أحدهم كان من الطوارق. وتولى الطوارق أيضا قيادة بعض مؤسسات الجمهورية، بما في ذلك المجلس الأعلى للمجتمعات المحلية، الذي يعادل مجلس الشيوخ في بعض البلدان. علاوة على ذلك، ووفقا لأحكام الاتفاقيات والاتفاقات التي وقّعت بهدف السيطرة على التمرد، فقد اعتمدت الحكومة سياسة التمييز الإيجابي. وأدى ذلك إلى تمثيل مجتمع الطوارق في جميع الأفرقة الحكومية التي شُكّلت. واستمر على مدى ما يزيد عن ١٠ سنوات تمثيل مجتمع الطوارق بواحد أو اثنين منهم في الحكومة.

وقررت الحكومة تنفيذ الإدماج الكامل للشباب الخريجين من شمال البلد في الخدمة المدنية، سواء كانوا من الطوارق أم من طائفة عرقية أخرى، دون الخضوع لامتحان الخدمة المدنية الوطنية. وكما يعلم الأعضاء، فإن الالتحاق بالخدمة المدنية يخضع في العديد من البلدان النامية لامتحانات وطنية. غير أن سياسة التمييز الإيجابي مكّنت المواطنين من الشمال من الالتحاق بالخدمة المدنية دون الخضوع للامتحان.

وقررت الحكومة أيضا إدماج ٥٠٠ ٢ من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة – في خدمة الجيش والشرطة والدرك والحرس الوطني، وفي خدمة الجمارك والغابات والحياة البرية. وقد تم إدماج أولئك الشباب في الرتب التي اقترحتها الحركات التي ينتمون إليها على الحكومة. ويمثل ذلك تمييزا إيجابيا واضحاً. وإذا أراد المواطنون في الجنوب التمرد، فإن ذلك يوفر سببا كافيا لأن يفعلوا ذلك، غير أنهم متفهمون. فالجميع في مالي، سواء من جانب الحكومة أم من قبل الشعب، يرغبون في تسوية الحالة في شمال مالي وحل مسألة الطوارق.

وعلاوة على ذلك، تمت إعادة إدماج أكثر من ٠٠٠ ٩ من المقاتلين السابقين في مجال تنفيذ مشاريع التنمية الصغيرة والبرامج التي يديرها مباشرة سكان الشمال. وفضلا عن ذلك، فقد تعهدت مالي بتنفيذ عملية ديمقراطية تقترن باتباع سياسة لا مركزية الدولة والتنمية. ومن شأن هذه السياسة أن تتيح لجميع مواطني مالي المشاركة بنشاط في تنمية مجتمعاتهم.

لقد أنشأت الحكومة – بدعم من بعض الشركاء الممثلين في هذه القاعة – برامج إنمائية في مجالات البنية التحتية للطرق بهدف فتح المناطق الداخلية من البلد. ونفذت الحكومة أيضا العديد من المشاريع في مجالات الزراعة والمياه، وإمدادات مياه الشرب والرعي، بالإضافة إلى بناء مراكز الرعاية الصحية والمدارس. وهناك سمة خاصة للغاية في الشمال، ألا وهي أن المدارس ومراكز الرعاية الصحية تعمل تحت إدارة مجتمعات الطوارق. وذلك مثال آخر على التمييز الإيجابي.

وكما يستطيع المجلس أن يلاحظ، فإن الحكومة تستفيد من تلك السياسة في طمأنة مجلس الأمن على عدم وجود تهميش لمجتمع الطوارق. فذلك المجتمع لم يتعرض للتهميش قط، ولن يحدث ذلك أبداً. غير أنه يعيش في منطقة قاسية هجرتها الطبيعة: ألا وهي الصحراء. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك جهودا إنمائية مكثفة للغاية. ولا يمكن مقارنة تلك الجهود بنظيرتها المبذولة في الجنوب. غير أن الحكومة قررت، وهي مدفوعة بقلق شديد إزاء تلك الحالة، تنفيذ سياسة التمييز الإيجابي على الصعيد الوطني في الشمال بطريقة متوازنة.

وتتشاطر الحكومة قلق الأمين العام فيما يتعلق بحقوق الإنسان في سياق نشر القوة. وقد تكلمنا عن ذلك للتو. وتكرر الحكومة تأكيد التزامها الصارم بمنع انتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. وأود في ذلك الصدد،أن أشكر الأمين العام على استعداده لتقديم المساعدة إلى مالي في مجال بناء القدرات في ذلك المسعى.

وتغتنم الحكومة أيضا هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بأن الأزمة – بالإضافة إلى التشريد القسري للسكان – قد قوضت بالفعل فرص الوصول إلى التعليم لما يربو عن ٠٠٠ ٥٠٠ من الأطفال في سن المدرسة، وكان ٠٠٠ ٣٠٠ منهم يذهبون

إلى مدارسهم قبل حدوث الأزمة. فقد دمرت المؤسسات والمعدات التعليمية. وتسببت الأزمة في تشريد ٨٥ في المائة من المعلمين و ١٠ ٠٠٠ من التلاميذ صوب الجنوب، بالإضافة إلى هجرة ما يربو عن ٥٠ ٠٠٠ من الأطفال في سن الدراسة إلى البلدان المجاورة. بعبارة أخرى، فقد انتهكت فعلا حقوق السكان الأساسية بشكل ملحوظ.

وعليه، فإن هناك أسسا سليمة للقلق الذي أعرب عنه الأمين العام، ونحن نتشاطره تماما. غير أننا بحاجة إلى تحقيق التوازن بين كفالة حقوق السكان في الشمال في أوقات الحرب، والذين تنتهك حقوقهم يوميا. ونحن نرى أن ذلك أمر غير مقبول. وترى حكومة مالي أن أفضل وسيلة لحماية حقوق الإنسان هي أن توجد على وجه السرعة الظروف التي تمكّن دولة مالي من ممارسة كامل سلطتها في جميع أراضيها. ويجب إنشاء القوة التي يتواصل التخطيط لها تحقيقا لتلك الغاية في أقرب وقت ممكن.

وتدرك حكومة الوحدة الوطنية في مالي التي جرى تشكيلها في آب/أغسطس الماضي أن التوصل إلى تسوية دائمة للأزمة يعني بالضرورة نشوء طبقة حاكمة موحدة في مالي من أجل تنفيذ الأهداف الرئيسية المتمثلة في استعادة السلامة الإقليمية للبلد بصورة كاملة، وإجراء انتخابات ذات مصداقية. وقد ذكر وكيل الأمين العام ذلك أثناء عرضه. وستجرى مشاورات وطنية في الأيام القليلة المقبلة في ١١ و ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وبحلول ذلك الوقت، سيكتمل وضع خريطة الطريق.

إن للحكومة الانتقالية هدفين رئيسيين، هما استعادة السلامة الإقليمية، وعقد الانتخابات من أجل تنفيذ الانتقال، كي تتمكن السلطات المنتخبة شرعيا من إدارة البلد. وسيتم تقاسم خريطة الطريق أثناء المشاورات وسيكتمل وضعها. وفضلا عن ذلك، ستنشأ لجنة وطنية للمفاوضات. وقد بدأت بالفعل أيضا عملية تنظيم الانتخابات. وتجري الآن مراجعة القائمة الانتخابية بدعم والتزام من شركاء معينين. وتواصل الحكومة أيضا الجهود الرامية إلى وضع ميزانية للسنة الضريبية ٢٠١٣.

وأود باسم الحكومة،أن أشدد على مسؤوليات مجلس الأمن فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات اللازمة على وجه السرعة، من أجل تحقيق السلام والأمن في مالي وفي المنطقة وأفريقيا وفي العالم بأسره. فذلك أمر ملّح وعاجل بالفعل: أولا، للتخفيف من محنة السكان في مالي، بالإضافة إلى منع تكرار حالة مماثلة بل أشد خطورة بالنسبة لشعوب منطقة الساحل. ويلزم أيضا اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل كفالة عدم تحوّل شمال مالي إلى ملاذ آمن ودائم للإرهاب والجريمة المنظمة، على النحو الذي يحدث الآن.

ولا ريب أن شعب مالي يعاني من ضرر بالغ اليوم، غير أنه يأمل في أن يولي أعضاء مجلس الأمن اهتماما أكيدا بطلب حكومته بنشر القوة. وهي مسألة تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، بوصفه المهمة الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة.

وبناءً على ذلك الأمل، تطلب حكومة مالي أن ينظر أعضاء المجلس – استنادا إلى ملاحظاتنا – في باتخاذ قرار بنشر البعثة والقوة الدولية في شمال مالي. فإن ذلك مسألة ملحّة بالنسبة لصون الأمن وللعالم بأسره.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد ويدراوغو.

السيد ودراوغو (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً، أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس. وأود أيضا أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبته باسم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتأكيد التزامنا بإيجاد حل سريع للأزمة في مالي.

قبل أن استرسل، أود أن أشيد إشادة قوية بالرئيس الحالي لمجلس رؤساء الدول والحكومات بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فخامة السيد الحسن واتارا، وبرئيس الاتحاد الأفريقي بالنيابة، فخامة السيد توماس بوني يايي، وبزميليهما، وسيط الجماعة الاقتصادية لأزمة مالي، فخامة السيد بليز كومباوري، والوسيط المشارك، فخامة السيد غودلاك إبيلي جوناثان، لما أظهروه من تضامن لا يتزعزع مع شعب مالي ولتصميمهم على وضع حد للأزمات المؤسسية والأمنية التي تعصف بالبلد.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بما يبذله الأمين العام من جهود لا هوادة فيها لإيجاد حل لأزمة مالي، ونثني عليه كذلك لتقريره الشامل (S/2012/894) الذي استعرض الحالة الراهنة للأحداث. يأتي التقرير في مرحلة حرجة، وهو يدعو إلى اتخاذ خطوات إيجابية وملموسة لوضع حد للمعاناة الطويلة التي يكابدها شعب مالي على أيدي الجماعات الإرهابية المنغمسة في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أمام أعيننا.

لقد أظهر المجلس، باعتماده القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢) في تموز/يوليو الماضي، التزام المجتمع الدولي بدعم جهود الجماعة والاتحاد الأفريقي لحل الأزمة في مالي. من المعالم المهمة الأخرى اعتماد المجلس بالإجماع في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢) الذي أكد استعداد مجلس الأمن للاستجابة لطلب الجماعة والاتحاد الأفريقي نشر قوة دولية للمساعدة على إعادة السيطرة على المناطق المحتلة في شمال مالي، ومكافحة الإرهاب.

في إطار التعبئة المشتركة بالنيابة لمالي، اعتمد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر في باماكو المفهوم الإستراتيجي الذي يحدد معالم نهج شامل ومنسق لإدارة الأزمة في البلد، ومِنْ ثم أيده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وبالمثل، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد رؤساء دول وحكومات الجماعة مفهوم العمليات المنسقة لنشر قوة دولية تقودها أفريقيا، ثم صدّق عليه الاتحاد الأفريقي بعد سلسلة من المشاورات الواسعة النطاق مع المخططين العسكريين الإقليميين والدوليين، بمن فيهم مخططون من الولايات المتحدة.

وأؤكد أن تلك الوثائق الهامة، التي دعا إلى إعدادها مجلس الأمن في القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢) وسُلِّمتْ إلى الأمين العام، قد تسنى التوصل إليها من خلال عملية تعاونية شاملة وجدت كامل الدعم من سلطات جمهورية مالي وجميع الأطراف المعنية – الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وبلدان المنطقة، بما فيها الجيران الأقرب إلى مالي، فضلا عن شركائنا الاستراتيجيين الثنائيين والمتعددي الأطراف. يدل ذلك على توافق الآراء حول تلك الوثائق في البحث عن حلول للأزمة المالية.

يتطلب الوضع البالغ الحرج في شمال مالي أكثر من أي وقت مضى المحافظة على الموقف الصارم الذي اتخذه مجلس الأمن في القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢). إنه يتطلب أن نتقدم إلى مرحلة أخرى أكثر حزما في تحقيق المبادرات المزمعة، على جميع المستويات، تمشيا مع الاستراتيجيات المتفق عليها لإنهاء الأزمة. إن أي تراجع عن ما اعتزمنا عليه، ينطوي، مع كل يوم يمر، على احتمالات أكبر لزيادة تردي الوضع وتفاقم معاناة السكان المتضررين، الذين يتعرضون، كما يدرك المجلس، لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ترى الجماعة أن الحوار السياسي، الذي ينبغي أن تكون له دائما الأولوية في حل الأزمات، يجب أن يقترن، في حالة مالي، بالخيار العسكري إذا أردنا مساعدة البلد على استعادة وحدة أراضيه، وتفكيك الشبكات الإرهابية، واستعادة سلطة الدولة على كامل إقليمها الوطني. إن عدم التدخل في شمال مالي، أو أي قدر من النكوص عن الحاجة الملحة إلى إرسال قوة، من

شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الحالتين الأمنية والإنسانية، اللتين تثيران أصلابالغ القلق. فعلى وجه الخصوص، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة ترسيخ أقدام الجماعات الإرهابية والإجرامية، مما يشكل تهديدا كبيراله عواقبه على الأمن الإقليمي والدولي.

لهذا السبب، وبناءً على توصية الدورة العادية التاسعة والستين لمجلس وزراء الجماعة في أبيدجان في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر، ووفقا للقرارات السابقة التي اتخذت في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بالجماعة، أطلب من المجلس، على ضوء تقرير الأمين العام، النظرَ في الحاجة الملحة لاتخاذ قرار يسمح بنشر بعثة دعم دولية تقودها أفريقيا في مالي، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. لقد قدمتُ أيضا إلى الأمين العام البيان الذي أصدره مجلس وزراء الجماعة بشأن تقرير الأمين العام، بقصد إيصاله إلى جميع أعضاء المجلس. ويحدد البيان معالم موقفنا، الذي يحظى بدعم الاتحاد الأفريقي.

عند هذه النقطة، أود أن أبين للمجلس الرؤية المشتركة التي تتشاطرها الجماعة والاتحاد الأفريقي حول النهج الذي يمكن إتباعه، والتدابير الواجب اتخاذها في الأيام والأسابيع المقبلة لتحقيق استجابة متسقة للسيطرة على الأزمة في جمهورية مالي.

أولاً، يأخذ المفهوم الإستراتيجي لتدخل المجتمع الدولي في مالي نهجا مزدوجا فمن ناحية، الانخراط في الحوار والتفاوض مع المجموعات التي تحترم حقوق الإنسان، وقطعت فعلابوضوح ارتباطاتها مع الجماعات الإرهابية، ومن ناحية أخرى نشر القوة العسكرية لمكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة. وثانيا، نعتقد أن نشر القوة الدولية أمر ضروري لاستعادة سيادة مالي وسلامة أراضيها. لتحقيق ذلك، من الضروري أن يعتمد المجلس قرار الإذن بنشرها قبل نهاية العام.

ثالثاً، دعما لمبادراتنا، تدعو الجماعة والاتحاد الأفريقي إلى قدر أكبر من تنسيق الجهود السياسية والأمنية الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني، وتنظيم انتخابات شفافة ومفتوحة وذات مصداقية تفي بالمعايير الدولية، وإعداد تصور لعملية إصلاح القوات المسلحة المالية وتنفيذه. رابعا، نحن نعول على مشاركة الأمم المتحدة وما تقدمه من الدعم والخبرة في المسائل السياسية وحقوق الإنسان وحفظ السلام والدعم اللوجستي.

الطلب الذي نكرره هنا اليوم يحظى بكامل التأييد من جانب الاتحاد الأفريقي وحكومة مالي. إننا نعول على استجابة المجلس لطلب الدعم حتى لا تذهب المبادرات، التي تتمتع بإجماع إقليمي ودولي منذ اندلاع هذه الأزمة، جفاءً فلا يكون لها أي أثر على أرض الواقع. وبطبيعة الحال، ستمول عملية النشر بلدانُ الجماعة، والاتحاد الأفريقي، وشركائها الاستراتيجيين، بما في ذلك الأمم المتحدة. وهكذا، حالما يعتمد القرار، فسوف يعقد اجتماع مائدة مستديرة بشأن تمويل العملية لتحديد التعهدات التي قدمت بالفعل.

من الضروري أن يتخذ المجلس قراراقويا. الناس في أفريقيا يتوقون إليه توقاشديدا، لا سيما الضحايا في شمال مالي.

إنه سينقذ ويعزز الحوار السياسي الذي بدأ بمساعدة ووساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويمهد الطريق أمام حل سريع للأزمة في مالي.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن اتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء المجلس و إلى شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على دعمهم المتواصل لمالي ومساعدتهم في عملية بناء السلام وإعادة الأمن إلى غرب أفريقيا.

الرئيس: أشكر السيد ودراوغو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بنقل اعتذار السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، التي كانت تود أن تنضم إلى هذه الجلسة، لكن منعتها ارتباطات أخرى في القارة. ولذلك فقد كلفتني بأن أمثلها هنا اليوم.

أود أن أرحب بحضور الوزير المالي تراوري روكياتو غويكين، والسيد كادريه ديزيريه ويدراوغو، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

أهنئ المغرب على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر وأشكر الرئيس على دعوة الاتحاد الأفريقي إلى الاشتراك في هذه الجلسة المهمة جدا.

نحن نقدر عاليا الجهود التي يبذلها مجلس الأمن في ما يتعلق بالحالة في مالي والدعم الذي قدمه حتى الآن للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأود بصفة خاصة أن أبرز اعتماد القرارين ٢٠٥٦ (٢٠١٢) و ٢٠٧١ (٢٠١٢) إظهارا لالتزام مجلس الأمن وأعضائه التام بتحمل مسؤولياتهم بشأن قضية تهدد بوضوح وجلاء السلم والأمن الدوليين، كما أكد تقرير الأمين العام (S/2012/894) الذي عرضه للتو السيد فيلتمان، الذي نشكره أيضا.

وأود أيضا أن أكرر تقدير الاتحاد الأفريقي للأمين العام على الإسهام القيم للأمم المتحدة في اتجاه وضع المفهوم الاستراتيجي لحل الأزمة في مالي، فضلا عن مشاركتها الفعالة، بما في ذلك من خلال الخبراء الذين أوفدتهم إلى باماكو، في عملية وضع مفهوم العمليات لنشر بعثة للدعم الدولي بقيادة أفريقية في مالي.

كما يعلم أعضاء المجلس، تثير الحالة في مالي قلقا بالغا لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي. إنها تشكل تهديدا خطيرا بالنسبة لمالي والمنطقة وخارجها، خاصة في ضوء تخندق الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات الإجرامية في الجزء الشمالي من البلد.

وتضع الحالة أيضا المبادئ الأساسية للاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأوسع موضع شك. اسمحوا لي أن أبرز هنا احترام وحدة مالي وسلامتها الإقليمية، ونبذ اللجوء إلى التمرد المسلح لتحقيق مطالب سياسية ورفض الإرهاب والأنشطة الإجرامية. ونظرا لأن تلك المبادئ ذات أهمية جوهرية لصون السلام والأمن والاستقرار في القارة، نحتاج إلى الرد بسرعة وقوة على أي محاولة لتقويضها.

منذ نشوب الأزمة في مالي، تبذل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي جهودا متواصلة لمعالجة الحالة، على نحو ما تبين من المبادرات التي اتخذها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس الحسن واتارا، ووسيطه والرئيس بليز كومباوري وتشجيع أصحاب المصلحة الماليين على اعتماد خريطة طريق شاملة بشأن إدارة الانتقال والتخطيط لنشر عملية. عينت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة دلاميني زوما، الرئيس السابق بيير بويويا ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي في مالي والساحل. وسافر منذ ذلك الحين إلى مالي وأماكن أخرى في المنطقة لتوضيح المفهوم الاستراتيجي وقرارات مجلس السلام والأمن ذات الصلة. ويعمل بالتنسيق الوثيق مع المنطقة والشركاء الدوليين، ولا سيما المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، السيد رومانو برودي.

تدرك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بالتأكيد تعقد وتعدد أوجه طبيعة الأزمة التي تواجه مالي. ويدركان بالمثل الحاجة إلى مراعاة البعد الإقليمي في السياق الأوسع للتحديات التي تواجه منطقة الساحل والصحراء. يهدف المفهوم الاستراتيجي الذي أشرت إليه سابقا على وجه الدقة إلى توفير إطار شامل يمكن أن تسترشد به جهود المجتمع الدولي.

تدور جهودنا حول ثلاثة عناصر رئيسية. العنصر الأول هو الحوار مع الجماعات المسلحة المالية المستعدة لالتماس استجابة سلمية لأي مظلمة مشروعة لديها، ضمن الإطار الدقيق للمبادئ التي حددها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهي احترام وحدة مالي وسلامتها الإقليمية - غير المطروحة للنقاش - ورفض التمرد المسلح لتحقيق مطالب سياسية ونبذ الإرهاب والأنشطة الإجرامية. العنصر الثاني هو وضع أصحاب المصلحة الماليين لخريطة طريق شاملة لتحقيق الأهداف الانتقالية، والعنصر الثالث هو نشر بعثة للدعم الدولي لمساعدة السلطات المالية على استعادة وحدة البلد وسلامته الإقليمية وتفكيك شبكات الإرهاب وغيرها من الشبكات الإجرامية العاملة في الجزء الشمالي من البلد، بما في ذلك تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن المالية.

من الواضح أن نشر بعثة للدعم الدولي عنصر رئيسي في المفهوم الاستراتيجي. ونعتقد بقوة أن إنشاء البعثة على نحو عاجل سيقطع شوطا طويلا في تعزيز هدفنا العام لتيسير تهيئة الظروف اللازمة لدولة مالية مستقرة وديمقراطية تستجيب لاحتياجات جميع مواطنيها وتمارس سلطتها بالكامل على ترابها الوطني وتضطلع بفعالية بمسؤولياتها في التصدي للتحديات الأمنية الإقليمية وغيرها من التحديات.

وفي هذا الصدد، يلاحظ الاتحاد الأفريقي أن التقرير المقدم من الأمين العام يشدد على الحاجة إلى المزيد من التخطيط والإعداد، في حين يقر رغم ذلك بأن مفهوم العمليات الذي وضع بدعم الأمم المتحدة يوفر أساسا مفيدا للنظر في طلب الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن، عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بالإذن لدول الاتحاد الأفريقي بإنشاء بعثة للدعم الدولي لفترة مبدئية مدتها سنة واحدة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمساعدة السلطات المالية في استعادة المناطق المحتلة في الشمال، من أجل استعادة وحدة مالي وسلامتها الإقليمية والحد من المخاطر التي يشكلها الإرهابيون والجماعات المرتبطة بهم، بما في ذلك شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ولذلك يحدونا الأمل أن يأذن مجلس الأمن بنشر بعثة للدعم الدولي بقيادة أفريقية في مالي بدون تأخير.

نحن نرى المسار السياسي المتعلق بالانتقال في مالي والمفاوضات مع الجماعات المسلحة المالية ونشر بعثة للدعم الدولي بوصفها أمورا تعزز كل منها الأخرى. وأي تصور بالافتقار إلى الحسم بشأن أي من تلك المسارات قد يبعث بالرسالة الخطأ إلى الشبكات الإرهابية والإجرامية، فضلا عن الجماعات المسلحة غير الملتزمة بالحل التفاوضي، مع إطالة أمد معاناة السكان المدنيين وزيادة التهديد للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

سيتطلب نشر بعثة الدعم الدولي والعمليات التي ستقوم بها دعما قويا من الأمم المتحدة. أظهرت التجربة في منطقة دارفور في السودان مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وحاليا في الصومال مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بوضوح القيود والعوائق المتصلة بالدعم المقدم على أساس طوعي.

ولذلك أود أن أردد الدعوة التي وجهها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في بيانه المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى إنشاء مجموعة من عناصر الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، تمول من الأنصبة المقررة، لكفالة دعم مستدام يمكن التنبؤ به للبعثة.

ومما يتصف بالقدر نفسه من الاهمية الحاجة إلى تقديم الدعم اللازم لقوات الدفاع والأمن في مالي من خلال إنشاء صندوق استئماني مخصص.

إن مالي تقف أمام مفترق طرق. والوقت ذو أهمية اساسية. ونحن نحتاج إلى التصرف بسرعة وبعث رسالة واضحة وقوية عن عزم المجتمع الدولي ودعمه للجهود التي

تقودها البلدان الأفريقية. وعلى وجه الخصوص، ندعو هذه الهيئة، عملا بالبيان الصادر عن مجلس السلام والأمن في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، الى اتخاذ الخطوات التالية: أولا، تقديم الدعم الكامل للمفهوم الاستراتيجي بجميع مكوناته، وللجهود الجارية لكفالة تنفيذه بفعالية وسرعة؛ ثانيا، الإذن بنشر بعثة الدعم الدولية وفقا لمفهوم العمليات المنسقة التي أيدها مجلس السلام والأمن، علما بأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي سوف يواصلان العمل على المسائل التخطيطية والتشغيلية المعلقة، بدعم من الأمم المتحدة وفي تعاون مع جميع أصحاب المصلحة؛ ثالثا، قيام الامم المتحدة بتقديم حزمة دعم لبعثة الدعم الدولية يجري تمويلها عن طريق الاشتراكات المقررة؛ رابعا وأخيرا، إنشاء صندوق استئماني لدعم قوات الدفاع والأمن في مالي، خاصة بالنظر إلى الدور الرائد المتوقع منها في التصدي للتحديات الأمنية في بلدها.

والاتحاد الأفريقي ملتزم ببناء شراكة قوية مع الأمم المتحدة ومالي. والواقع أنه لن نكون قادرين على دعم الشعب والسلطات في مالي دعما فعالا بينما يجهدان للتغلب على الظروف الصعبة جداً التي تواجه بلدهما، وعلى الاسهام في تعزيز دوام الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل بأكملها إلاّ من خلال بذل الجهود المشتركة فحسب.

وكما كان الحال في الماضي، لا يساورنا شك في الاتحاد الأفريقي أنه يمكننا أن نعتمد على التزام مجلس الأمن ودعمه المستمر لجهود أفريقيا المبذولة في مالي وفي أماكن أخرى من القارة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.